S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/446
18 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وموجهة
إلى الأمين العـــام من الممثل الدائم لإيطاليـا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه استنتاجات رئيس مؤتمر مجلس تنفيذ اتفاق السلام، الذي عقد في فلورنسا في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. باولو فولشي
السفير
الممثل الدائم

210696 210696 96-15490

المرفق

موجز استنتاجات رئيس مؤتمر مجلس تنفيذ اتفاق السلام،
فلورنسا، ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦

عقد مجلس تنفيذ اتفاق السلام اجتماعا في فلورنسا، في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه، بحضور وفد كامل من البوسنة والهرسك، يشارك للمرة الأولى في مؤتمر دولي، مما يعكس التقدم المحرز منذ الاجتماع الأخير الذي عقد في شهر كانون الأول/ديسمبر.

وقد خلُص مجلس تنفيذ اتفاق السلام إلى الاستنتاجات التالية:

- استعرض المجلس التقدم الكبير الذي أحرز خلال أشهر التنفيذ الستة الأولى. فالحياة في تحسُّن يومي ودائم وسريع الوتيرة بالنسبة للسواد الأعظم من سكان البوسنة والهرسك. وهذا الإنجاز، الذي لم يحظ بالاعتراف الكافي، يُعزى في جانب كبير منه إلى الجهود الجبارة التي بذلتها الهيئات الدولية (القوة المتعددة الجنسيات المكلفة بالتنفيذ، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمؤسسات المالية الدولية وجهات أخرى) بالإضافة إلى السيد كارل بيلدت، الذي أعرب المجلس عن شكره، وكرر تأييده الكامل، له. ولاحظ المجلس ما يلي:

  - أصبح السلام يعم البلد وتحقق الفصل بين القوات المتخاصمة وخلقت ظروف يسود فيها جو آمن.

  - يعتبر اتفاق تحديد الأسلحة، الموقَّع في فيينا وفلورنسا مساهمة كبيرة في تحقيق الشفافية بالنسبة للمعدات العسكرية ومراقبة الأسلحة الثقيلة وبناء الثقة والاستقرار الإقليمي في الأمد البعيد.

  - شجع الممثل السامي، من خلال اللجان المنشأة بموجب اتفاق السلام، الحوار فيما بين الأطراف.

  - توصلت الأطراف إلى اتفاق بشأن القواعد والأنظمة المتعلقة بالانتخابات (بما يشمل إجراء انتخابات في موستار في ٣٠ حزيران/يونيه) وثمة نظام سياسي متعدد الأحزاب ينشأ في كلا الكيانين.

  - يتحقق تقدم تدريجي في مجال تعزيز الاتحاد.

- تعهد المجتمع الدولي بتقديم قدر كبير من الأموال في السنة الأولى من إعادة البناء وبدأ صرف هذه الأموال.

- أجريت أعمال إصلاح واسعة النطاق على المستوى المحلي.

- وفي الوقت نفسه أكد المجلس أن الأطراف لا تزال تضع العراقيل أمام التعاون فيما بينها، ومع المجتمع الدولي، وفي سبيل تحقيق الوحدة والديمقراطية والتعددية في البوسنة والهرسك.

- والحالة لا تزال مشحونة بالخوف والارتياب واستمرار نزعة الانفصال. وقد أدى ذلك إلى تقييد حرية حركة المواطنين العاديين، لا سيما عبر خط الحدود فيما بين الكيانين وبالتالي فلا يمكن اعتبار التقدم المحرز حتى الآن نهائيا. ولا تزال توجد تحديات لا يُستهان بها.

- ولذلك أوضح أعضاء مجلس تنفيذ اتفاق السلام للأطراف أنه لا بد من حدوث تغير أساسي في هذه المواقف السلبية. وفي مجال حقوق الإنسان يتعين أن تبذل على الفور جهود حقيقية من أجل بلوغ المعايير الدولية.

- وأوضح المجلس لزعماء جمهورية سربسكا أن استمرار السيد كراديتش على رأس السلطة الحكومية غير مقبول، إذ يتعين عليه بمقتضى شروط اتفاق السلام الابتعاد عن الساحة السياسية.

- يعتبر الشرط المتعلق بالتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي لم يتحقق بعد إلى حد كبير، ملزما بموجب القانون الدولي. والمجلس يؤيد بقوة مطالبة رئيس المحكمة الدولية جميع أطراف الاتفاق بضرورة الوفاء، على وجه السرعة، بالتزاماتها المتعلقة بتسليم المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

- حدد الأطراف وأعضاء مجلس تنفيذ اتفاق السلام نقاط العمل المبينة في الاستنتاجات الكاملة للمؤتمر، بوصفها مكملة لنجاح المحكمة الدولية (انظر أدناه)؛ كما أكّدوا على الأمور التالية:

الانتخابات

- وافقت الأطراف، طبقا لاتفاق السلام، على ضرورة أن ترسي الانتخابات أسس تحقيق الأهداف الديمقراطية تدريجيا، في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وتشكل الانتخابات مرتكزا لإنشاء جميع مؤسسات البلد، التي تعتبر من العناصر الأساسية لعكس اتجاه النزعة الانفصالية ولمنح البلد فرصة للمستقبل. وبناء عليه فإن المجلس يعلق أهمية كبيرة على الانتخابات التي ستجري وفقا للجدول الزمني المحدد في اتفاق السلام.

- أعرب المجلس عن دعمه القوي لتصميم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على التأكد من توفر الظروف الفعالة التي تسمح بإجراء الانتخابات في موعدها، تحت إشرافها وبمساعدة القوة المكلفة بالتنفيذ. والمجلس لا يعتبر التأجيل عاملا مساعدا، بل إنه ينطوي على خطر الإضرار بالعملية التأسيسية. ولاحظ المجلس أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة قد ينتج عنه وضع حد للجزاءات.

- في ضوء البيان الذي أدلى به رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك، أوصى المجلس الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد كوتي، بإجراء الانتخابات في ١٤ أيلول/سبتمبر، وذلك وفقا للجدول الزمني المحدد في اتفاق السلام. وقد أعرب السيد كوتي عن اعتزامه دعوة المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى إجراء مناقشات تمهيدا لاتخاذ قرار بشأن الترخيص بذلك.

- تمشيا مع المعايير الديمقراطية، ووفقا للإجراءات المتفق عليها والمعلنة في جنيف في ٢ حزيران/يونيه، طلب المجلس إلى الأطراف أن تسمح بوصول أحزاب المعارضة إلى وسائط الإعلام الرسمية، ومنح التراخيص الضرورية لوسائط إعلام مستقلة، والامتناع عن اللجوء إلى أعمال دعاية سلبية يكون من شأنها إدامة الانقسام في البلد.

- وافق المجلس على البدء فورا في الأعمال التحضيرية لإنشاء المؤسسات الأكثر أهمية، وهي الرئاسة ومجلس الوزراء ومجلسا البرلمان والمصرف المركزي، وطلب إلى الأطراف أن تتعاون في هذا الشأن مع الممثل السامي.

اللاجئون والمشردون

- ذكّر المجلس الأطراف بمدى تمسّكها في سياق اتفاق السلام، بحق عودة اللاجئين الموجودين في الخارج، والمشردين، إلى ديارهم. وتوخيا لذلك حذر المجلس الأطراف من أنه لا يمكن القبول بمواصلة وضع العراقيل أمام الراغبين منهم في العودة، وبمضايقة الأشخاص الذين يحاولون دخول ممتلكاتهم.

- وافق أعضاء المجلس على ضرورة عدم رفع الحماية المؤقتة عن اللاجئين طالما كانت هناك حاجة حقيقية لها، غير أنهم يتوقعون عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم في أقرب فرصة ممكنة من أجل تقديم مساهمتهم الضرورية جدا في تعمير وطنهم. وبغية تسريع وتيرة العودة، ينبغي للسلطات المحلية في البوسنة والهرسك أن تعتمد سياسات يكون القصد منها جعل أولئك اللاجئين ينعمون بالأمن ويحظون بالترحيب، ويجب مواصلة التفكير في سبل التشجيع على ذلك.

حقوق الإنسان

- أعرب المجلس عن استيائه للتقارير التي تشير إلى وقوع انتهاكات مستمرة ومتكررة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

- وعلى نحو خاص فإن سياسات من قبيل استمرار عدم الرغبة في تحديد مصير المفقودين، وتوقيف الأشخاص وهم يعبرون خط الحدود المشترك بين الكيانين واحتجازهم بدون توجيه تهم إليهم، تعتبر غير متمشية مع المعايير الدولية وتضر بالثقة وبحُرية الحركة وينبغي وقفها على الفور. وينبغي على الأطراف كافة سن وتنفيذ قوانين عفو تستجيب لمتطلبات المجتمع الدولي.

برتشكو

- رحب المجلس بتعيين محكمَّيْن من جانب كل من الاتحاد وجمهورية سربسكا اللذين طلبا من المحكمين الاتفاق بشأن المُحكِّم الثالث في أقرب وقت ممكن. وعلق المجلس أهمية كبيرة على إنجاز أعمال المحكمين قبل حلول الموعد النهائي المحدد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر بوقت طويل، ودعاهم الى بدء أعمالهم في أقرب وقت.

إعادة بناء الاقتصاد

- لفت المجلس الاهتمام الى أن وجود برنامج قوي لإعادة بناء الاقتصاد له أهمية أساسية. واسترعى أعضاء المجلس الانتباه الى الجهد الكبير الذي بذله المجتمع الدولي، إذ أعلن عن التبرع بمبلغ ١,٨ مليار دولار أمريكي لتغطية احتياجات السنة الأولى في إطار برنامج الأولويات في مجال التعمير.

- حث المجلس جميع السلطات في البوسنة والهرسك على انتهاج سياسات وممارسات إدارية من شأنها تسريع أنشطة التعمير التي تضطلع بها الوكالات الدولية والحكومات المانحة. وينبغي أن يولى اهتمام لحاجات السكان العاجلة.

- سيكون التعمير عملية متوسطة الأجل. وقد شرع أعضاء المجلس في العمل على ضمان التنسيق الجيد فيما بين المانحين، بما يتمشى مع برنامج الأولويات في مجال التعمير، وعلى تسريع صرف الأموال بالقدر الممكن.

الاشتراطات

- لاحظ المجلس أن المجتمع الدولي استثمر في مستقبل البوسنة والهرسك رصيدا هائلا وأنه يعتزم مواصلة مشاركته. وستقدم المساعدة لكلا الكيانين في ضوء احتياجاتهما وعلى أساس عادل ولكنه مشروط. ويعتزم المجلس مواصلة السياسة الحالية التي تتلخص في حجب المساعدة الاقتصادية في حالات عدم الامتثال وخرق التعهدات. وفي المرحلة القادمة سيكون هناك تركيز خاص على تحسين حالة حقوق الإنسان.

الجزاءات

- اعتبر المجلس أن الجزاءات هي ترتيب ينبغي ألا يـُلجأ إليه إلا إذا فشلت الأساليب الأخرى في تحقيق الأهداف الرئيسية لاتفاق السلام. وليس هذا هو الحال في الوقت الحاضر. ووافق المجلس على أنه يمكن مع ذلك إعادة فرض الجزاءات إذا رأى الممثل السامي أو قائد القوة المكلفة بالتنفيذ، كل في مجال اختصاصه، أن ظروفا قد نشأت، بما يجعل إعادة فرضها أمرا لا مفر منه، وأحاط أي منهما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة علما بذلك. وعلى أي حال فإن مجلس الأمن يمكنه اتخاذ إجراء بشأن الجزاءات.

الاجتماع القادم

- وافق المجلس على أن يعقد اجتماعا قبل نهاية عام ١٩٩٦ في مكان وموعد يـُحددان في وقت لاحق.

الاستنتاجات التي خلص إليها رئيس مجلس تنفيذ السلام،
فلورنسا، ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦

١ - أجرى مجلس تنفيذ السلام برئاسة وزير خارجية إيطاليا السيد لامبرتو ديني في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بفلورنسا، استعراض منتصف المدة لما أحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، طبقا للقرار الذي اتخذه خلال الاجتماع الذي عقده في لندن في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقد مثـّل البوسنة والهرسك حكومة البوسنة والهرسك، وحكومتا الكيانين، اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية سربسكا. وحضر الاجتماع وزيرا خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا. وقرر المجلس معاودة الاجتماع قبل نهاية العام بحضور الرئاسة الجديدة المنتخبة للبوسنة والهرسك. وفيما يلي الاستنتاجات التي خلص إليها الرئيس والتي تعبـّر عن مغزى الاجتماع:

٢ - استمع المجلس إلى تقارير من الممثل السامي السيد كاري بيلدت، ومن الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والقادة العسكريين، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ومن رؤساء منظمات دولية أخرى معنية بشكل رئيسي بتنفيذ اتفاق السلام. ويعرب أعضاء المجلس عن امتنانهم لما قام به جميع المعنيين في تنفيذ اتفاق السلام من أعمال شاقة في ظروف صعبة ويشيرون بتقدير خاص إلى الطريقة المفعمة بالحيوية التي نفذ بها الممثل السامي وفريقه مهمة الرصد والتنسيق العامين؛ وهم يعربون عن استمرار دعمهم القوي.

٣ - ويشير المجلس إلى أن التنفيذ المدني في الفترة المقبلة سينطوي على مجموعة واسعة من المهام التي ستتطلب قيام الممثل السامي بدور رئيسي فيها؛ وسيقدم له المجلس الموارد اللازمة. وينبغي للأطراف أن تتعاون مع الممثل السامي بشكل وثيق. ويؤكد المجلس وممثلو الأطراف من جديد تصميمهم على تحقيق

الوحدة والاستقرار والديمقراطية والرخاء في البلد، وهم متفقون على أنه قد جرى إحراز تقدم حقيقي منذ اجتماعهم الأخير في اتجاه تحقيق هذه الأهداف، غير أنه لا تزال هناك أعمال كثيرة تحتاج إلى إنجاز.

٤ - ونتيجة لعملية السلام أصبحت البوسنة والهرسك تتمتع بأطول فترة من السلام المتواصل منذ بداية النزاع الذي نشب في البلد في نيسان/أبريل ١٩٩٢. فقد تم الآن الفصل بين القوى المتعارضة وبدأت عملية تسريح الجنود. أما الهيئات المنصوص عليها بموجب مرفقات تنفيذ الاتفاق الإطاري في البوسنة والهرسك، لا سيما اللجنة المؤقتة المشتركة واللجان المدنية المشتركة واللجان العسكرية المشتركة، فإنها تقوم بمهامها الآن. وقد أخذ النشاط الاقتصادي في الانتعاش وبدأت الحياة تعود إلى مجراها الطبيعي تدريجيا. وهذه الانجازات تعد انجازات حقيقية، وتم تعبيد الطريق من أجل تحقيق تقدم رئيسي. غير أن المجلس يرى أن السرعة التي يتقدم بها الانتعاش والتطبيع ليست كافية، وأن هناك حاجة إلى زيادة تلك السرعة كي تتكلل المهام المستمرة بالنجاح - بما في ذلك عودة اللاجئين والمشردين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ودفع عجلة الاقتصاد، وضخ الحياة في المؤسسات السياسية الجديدة للبلد.

٥ - امتثلت الأطراف إجمالا لالتزاماتها العسكرية، ولكن هناك في الجانب المدني أوجه قصور خطيرة من أهمها ما يلي: لا تزال روح التعاون الإرادي من جانب الأطراف مع الأطراف الأخرى ومع المجتمع الدولي، وهي روح لا بد من توفرها لمحو آثار الحرب، معدومة ويجب تعزيزها. ولا تزال مشاعر الخوف والاتجاهات الانفصالية مستمرة. وهذه العوامل تكبح شعور الناس العاديين بالثقة بإمكانية الإفادة من الأوضاع الآمنة من أجل التلاقي بحرية وسلام؛ كما أنها تعيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة شعب البوسنة والهرسك، وهو الطرف الخاسر بالفعل. وهناك حاجة ملحّة إلى تحسين هذه الحالة.

٦ - يعتبر مجلس تنفيذ السلام، كما تعتبر الأطراف، اتفاق السلام والالتزامات المترتبة بموجبه كلا لا يتجزأ. فلا يجوز أن يكون الامتثال لها منقوصا أو جزئيا أو مشروطا. والمجلس يوضح أن تلقي المنافع السياسية والاقتصادية ووفاء الأطراف بالالتزامات بموجب اتفاق السلام هما أمران مترابطان. أما بخصوص الجزاءات فإن المجلس يشير إلى أنه سيعاد فرض الجزاءات طبقا لقرار مجلس الأمن ١٠٢٢ (١٩٩٦) إذا نشأت ظروف تقتضي ذلك. وسيقوم الممثل السامي وقائد قوة التنفيذ العسكرية، كل في مجاله، برصد الحالة وإبلاغ مجلس الأمن حسب الضرورة. وفي أي حال فإن من صلاحيات مجلس الأمن اتخاذ إجراء بشأن الجزاءات.

٧ - يرى المجلس أن من الضروري التقيد بدقة بالجدول الزمني المحدد للتنفيذ في اتفاق السلام؛ ولن يسمح بأساليب المماطلة التي تعرض أهدافه الرئيسية للخطر وتقوض الثقة فيه والالتزام به. ويود المجلس أن يضفي أكبر قدر ممكن من الطمأنينة على التخطيط المسبق حتى يعرف جميع المعنيين ماهية وتوقيت ما هو متوقع منهم.

٨ - تعد الانتخابات نقطة تحول بالنسبة للبوسنة والهرسك، وهي تفتح الباب أمام إنشاء مؤسسات ديمقراطية. والمجلس يدعو زعماء البلاد إلى إجراء الحملة الانتخابية بروح بنّاءة والإحجام عن استخدام التعبيرات القومية والتعبيرات التي تعمّق الانقسام العرقي. ويجب خلق أوضاع من شأنها أن تؤدي إلى إجراء الانتخابات في موعدها وفي ظروف مواتية. وما لم يحدث هذا فلن يكون في الإمكان خلق المؤسسات الجديدة للبوسنة والهرسك طبقا للجدول الزمني المنصوص عليه في اتفاق السلام. والنجاح في إجراء انتخابات حرة ونزيهة سيؤدي أيضا إلى رفع الجزاءات.

إعادة السلام

٩ - استعرض المجلس ما أحرز من تقدم حتى الآن في مجال تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق السلام. والمجلس يشير إلى أنه قد تم إنجاز أهداف مهمة، إذ أن الأطراف قد حققت ما يلي:

- الامتثال لأحكام اتفاق وقف الأعمال الحربية؛

- سحب القوات بالكامل من مناطق الفصل المتفق عليها إلى الثكنات والكنتونات؛

- إحراز تقدم في تعديل خط الحدود المشترك بين الكيانين؛

- التعاون مع قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات في وضع القوات والأسلحة الثقيلة في الكنتونات أو في تسريح القوات؛

- الامتثال لأحكام اتفاق السلام المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية من البوسنة والهرسك؛

- التعاون عموما في إزالة العقبات المادية التي تعيق حرية الحركة، لا سيما نقاط التفتيش.

١٠ - ويشير المجلس إلى أن هذه الانجازات تضع أساس السلام والاستقرار لأمد طويل في البوسنة والهرسك، كما يدعو المجلس الأطراف إلى جعل هذه الحالة غير قابلة للتغيير وذلك من خلال ما يلي:

- مواصلة التعاون الكامل مع قوة التنفيذ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذلك بالوفاء بالتزاماتهما بموجب المرفقات العسكرية لاتفاق السلام؛

- الانتهاء من رسم خط الحدود المشترك بين الكيانين؛

- مواصلة سحب جميع القوات الأجنبية خارج أراضي البوسنة والهرسك؛

- تسهيل تفتيش المنشآت العسكرية من أجل تنفيذ تدابير تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي؛

- التعاون مع قوة التنفيذ في وضع قواتها وأسلحتها الثقيلة في كنتونات؛

- تطهير، وإزالة، الألغام بالتعاون مع مركز الأعمال المتعلقة بالألغام؛ وستكون إزالة الألغام مهمة مستمرة في المستقبل المنظور.

عودة سكان البوسنة والهرسك

١١ - إن حق السكان الذين شردوا أو فروا من البلد في العودة إلى وطنهم هو مبدأ أساسي من مبادئ اتفاق السلام ولا يمكن الانتقاص منه.

١٢ - استمع المجلس إلى تقارير من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي قدم أيضا تقريرا مكتوبا، ومن المفوض الأوروبي للشؤون الانسانية المسؤول عن المكتب الانساني للجنة الأوروبية. والمجلس يشكر الأمم المتحدة على مساهماتها الفعالة، وهو يؤيد خطط مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين كأساس جيد لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم. والمجلس يأسف لعدم تقيد الأطراف، حتى الآن، بالمعايير التي وضعها المفوض السامي من أجل رفع الحماية المؤقتة، لا سيما معايير توفر حرية الحركة دون خوف أو مضايقة، وهو يحثها على أن تفعل ذلك؛ ويشير إلى أن عددا كبيرا من المشردين أو اللاجئين لم يتمكن، حتى الآن، من العودة إلى وطنهم أو دخول أملاكهم.

١٣ - إن خلق الأوضاع المؤدية إلى العودة الحرة والآمنة، مما يسمح برفع الحماية المؤقتة، بات الآن مسألة ملحّة تؤثر على مستقبل البقاء السياسي والاقتصادي للبلد. والمجلس يرحب بالتخطيط الذي قام به مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وفرقة عمل الشرطة الوطنية بمساعدة قوة التنفيذ لتحقيق ذلك؛ ويدعو الأطراف إلى التعاون والترحيب بالعائدين. والمجلس يرحب أيضا بالأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف للبلدان المضيفة وبلدان العبور التي تهدف إلى خلق أوضاع مؤاتية والتعاون بشكل وثيق من أجل عودة اللاجئين. وفي الوقت نفسه فإن المجلس يكرر التأكيد على أن الدول ملتزمة، طبقا للقانون الدولي، بإعادة مواطنيها. ويرى المجلس أنه من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة بالنسبة للنقاط التالية:

- إصلاح الدور السكنية وغيرها من الهياكل الأساسية، والتنسيق بأكبر قدر ممكن مع المساعدة الاقتصادية لإعادة الإعمار؛

- إزالة العراقيل القانونية والإدارية التي تعيق عودة اللاجئين والمشردين؛

- تعاون الأطراف، بموجب المبادئ التوجيهية للمفوض السامي لشؤون اللاجئين، لكي يقوم اللاجئون والمشردون بزيارات إلى مناطقهم ("زيارات تقييم")؛

- تعاون الأطراف مع خدمات حافلات النقل التابعة لمكتب المفوض السامي عبر خط الحدود المشترك بين الكيانين.

١٤ - يطلب المجلس إلى الحكومات أن تدعم مكتب المفوض السامي من خلال ما يلي:

- تقديم بيانات مفصّلة عن اللاجئين والأشخاص الذين يتلقون حماية مؤقتة ويعيشون في بلدان تلك الحكومات؛

- تسهيل رحلات اللاجئين وسفرهم من البوسنة والهرسك وإليها من خلال اتخاذ تدابير مشابهة للتدابير التي سبق أن اتفقت عليها الحكومات في بون في ٢٩ أيار/مايو؛

- تزويد اللاجئين على وجه السرعة بالمعلومات المتعلقة بإجراءات العودة إلى أوطانهم (ولا سيما تقارير معلومات مكتب المفوض السامي عن إعادة اللاجئين، وجعل الاجراءات يسيرة ومفيدة بقدر الامكان؛

- طمأنة اللاجئين إلى أن التصويت في الانتخابات لا يغيّر بأي شكل من وضعهم الحالي؛

- المساهمة في نداء الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، ولا سيما في برنامج ملجأ الطوارئ، من أجل تقديم المواد الأساسية اللازمة لإصلاح الدور السكنية إلى الأفراد الذين يقومون بإصلاح منازلهم.

١٥ - ويطلب المجلس ما يلي:

- أن تبدأ لجنة مطالبات الأملاك العقارية للاجئين والمشردين، التي أنشئت الآن في سراييفو بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة، على وجه السرعة، مهمة التسجيل كي يطمئن أصحاب الأملاك إلى أن حقوقهم ستكون محفوظة؛

- أن تتعاون السلطات المحلية مع اللجنة؛

- أن تعمل الأطراف على إلغاء، أو تعديل قوانين الملكية التي تكون مخالفة لحق عودة اللاجئين إلى أملاكهم كما نص اتفاق السلام وحسبما يكون ملائما.

سراييفو

١٦ - يشدد المجلس على أهمية سراييفو كعاصمة للبوسنة والهرسك، وعلى دعم تراثها المتعدد الثقافات والأعراق. ويعرب المجلس عن أسفه العميق لرحيل أغلب سكان سراييفو الصرب الذين كان لهم مُقام مديد فيها عن تلك المدينة، ويلاحظ مع القلق العميق تقارير استمرار المضايقة والتهديد. وهو يرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا في اللجنة المدنية المشتركة لسراييفو، لتمكين الراغبين في العودة إلى المدينة من أن يعودوا إليها ويطلب أن يتم، قبل ١ تموز/يوليه، تنفيذ التدابير المتفق عليها بشأن صون حقوق الملكية وحرية الوصول إلى نظام التعليم واستمراريته والمشاركة في الحياة العامة. ويرحب المجلس بإشراك الصرب المحليين في مجلس إليدزا البلدي ويدعو إلى اتخاذ خطوات مماثلة في المجالس البلدية الأخرى.

١٧ - ويشدد المجلس على أهمية العمل الجاري الاضطلاع به في اللجنة المدنية المشتركة لسراييفو من أجل تعمير المدينة، مما سيشجع الفارين منها على العودة إليها، ويثني على الجهود التي بذلتها مؤخرا السلطات المحلية والمجتمع الدولي. وينوه إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ويدعو إلى الاتفاق مبكرا على المركز الإداري لسراييفو بشكل يتيح للسكان تحديد هويتهم باعتبارهم من سكان سراييفو، كما يدعو إلى إعادة فتح مطار سراييفو في أقرب وقت ممكن أمام حركة الطيران المدني باعتبار ذلك خطوة رئيسية نحو عودة الحياة الطبيعية والنشاط التجاري.

إجراء الانتخابات

١٨ - الانتخابات الديمقراطية هي الأساس الذي تقوم عليه المؤسسات النيابية في البوسنة والهرسك.

١٩ - ولقد استمع المجلس إلى تقارير من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس بعثة تلك المنظمة في البوسنة والهرسك، ورئيس لجنة الانتخابات المؤقتة والممثل السامي. والمجلس يشكر رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والفريق التابع له، وكذلك الممثل السامي لما بذلوه، وما زالوا يبذلونه، من جهود ضخمة في المهمة المعقدة للإشراف على الانتخابات. وعلى ضوء البيان الذي أدلى به رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي رحب به المجلس، يوصي المجلس الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن تجرى الانتخابات في ١٤ أيلول/سبتمبر وفقا للجدول الزمني لاتفاق السلام.

٢٠ - وقد ناقش المجلس مع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مدى الالتزام بمعايير تحقيق الديمقراطية. وهو يوافق على أنه قد تم إحراز تقدم كبير، إلا أنه يتوقع أن يتم قبل يوم الاقتراع إجراء مزيد من التحسين في إعمال الحق في التنقل بين الكيانين وداخلهما، وحرية التعبير وسيسعى إلى تحقيق ذلك. لذلك يوافق المجلس على أن يقوم الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالاشتراك مع الممثل السامي، بإبقاء التقدم المحرز قيد الاستعراض حتى يمكنه اتخاذ قراره بشأن التصديق بعد إجراء المناقشات بهذا الخصوص في المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢١ - ويقر المجلس تماما القواعد والأنظمة الانتخابية التي اعتمدتها لجنة الانتخابات المؤقتة.

٢٢ - وفيما يتعلق بحرية التعبير، يشدد المجلس على الأهمية العظمى لدور وسائط الإعلام. وأن تيسير عمل الصحفيين دون عوائق في جميع أنحاء البوسنة والهرسك سيكون له أهمية حاسمة بالنسبة للانتخابات. ويطلب المجلس إلى الأطراف أن تنفذ بالكامل التدابير المتفق عليها المعلنة في جنيف في ٢ حزيران/يونيه وعلى وجه الخصوص:

- يوجه الاهتمام إلى القواعد والأنظمة ذات الصلة المتعلقة بوسائط الإعلام التي وافقت عليها اللجنة المؤقتة للانتخابات؛

- يحث الأطراف على كفالة وصول المرشحين والأحزاب السياسية المتكافئ إلى وسائط الإعلام الحكومية؛

- يطلب إلى أعضاء المجتمع الدولي الذين لم يقدموا بعد الدعم المالي من أجل تطوير وسائط الإعلام أن يفعلوا ذلك؛

- يرحب بإنشاء شبكة إذاعية جديدة مستقلة في البوسنة والهرسك؛

- يؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء شبكة تتألف من محطات التليفزيون المستقلة؛

- يطلب إلى الأطراف منح الترددات والتراخيص اللازمة حتى يمكن إقامة الشبكة فورا.

٢٣ - ومن أجل تيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة، يطلب المجلس إلى الأحزاب السياسية والمرشحين:

- الاشتراك على الوجه الكامل على أساس قواعد وأنظمة لجنة الانتخابات المؤقتة؛

- القيام بالحملة الانتخابية بصورة بناءة والامتناع عن الدعاية المعادية والسلبية؛

- التشجيع على اشتراك أكبر عدد من الناخبين في الانتخابات.

ويشجب المجلس الحديث عن مقاطعة الانتخابات، إذ أن ذلك من شأنه أن يشكك على نحو خطير في التزام الأطراف تجاه مستقبل بلدهم.

٢٤ - ويتعهد أعضاء المجلس بدعم الترتيبات التي يجري اتخاذها من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بمساعدة قوة التنفيذ، للإشراف على الانتخابات، ولا سيما بتوفير المشرفين والمراقبين اللازمين. ويشدد المجلس على ضرورة أن تكمل الحكومات بسرعة الترتيبات العملية التي تقوم بتوفيرها لضمان

تمكين جميع اللاجئين من ممارسة حقهم في الانتخاب. وذلك الأمر مطلوب بدون إبطاء حتى يتسنى بدء تسجيل اللاجئين في ٢٠ حزيران/يونيه. وإن المجلس، بينما يشير إلى أن تمويل اللجان المحلية للانتخابات هو من مسؤولية الاتحاد وجمهورية سربسكا، فإنه يؤيد أيضا طلب الحصول على مساعدة مالية عاجلة من المجتمع الدولي لتمكين تلك اللجان من أداء مهامها بسرعة وكفاءة. ويلاحظ المجلس الاقتراح الفرنسي الداعي إلى النظر في تحديد فترة سنتين لتحقيق الاستقرار ويطلب إلى مجلس التوجيه دراسة ذلك الاقتراح.

الاتحاد

٢٥ - يؤكد المجلس أهمية الاتحاد في البوسنة والهرسك. وأن تقويته ضرورة حيوية لتحقيق الاستقرار.

٢٦ - يشير المجلس إلى أن الانتخابات ستجري في موستار في ٣٠ حزيران/يونيه على أساس متفق عليه بين المدير الموفد من قبل الاتحاد الأوروبي وسلطات المدينة. ويلاحظ المجلس أيضا إمكانية أن يقوم الاتحاد الأوروبي، إذا ما وفرت نتائج الانتخابات أساسا مرضيا، بتوسيع نطاق وجوده ثم إدخال المدينة ضمن هياكل التنفيذ لاتفاق السلام. ويرحب المجلس بالاتفاق المبرم في ٢٥ أيار/مايو، ويشدد على ضرورة امتثال الأطراف لهذا الاتفاق امتثالا تاما.

تنفيذ الدستور

٢٧ - إن إنشاء وتشغيل المؤسسات الجديدة في البوسنة والهرسك عقب إجراء الانتخابات يعتبر بمثابة التتويج لبنود اتفاق السلام. فهي تمثل في الحقيقة الميلاد الديمقراطي للبلد. وبدونها يكون تحقيق استقرار طويل الأجل في البوسنة والهرسك أمرا بالغ الصعوبة. ومن ثم فإن مرحلة التنفيذ التي ستبدأ في أيلول/سبتمبر لغاية كانون الأول/ديسمبر وما بعده ستكون مرحلة ذات أهمية استثنائية. ويلزم التحضير النشط لها من الآن.

٢٨ - أحاط الممثل السامي المجلس علما بالعملية السياسية والدستورية المعقدة التي يجب القيام بها بعد الانتخابات من أجل قيام المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الكيانين وفي البوسنة والهرسك ككل. وقد شكره المجلس على ما أنجزه من عمل خلال رئاسته للجنة المؤقتة المشتركة، وقدم له تأييده التام في هذه المهمة المستمرة. والمجلس يرحب بما يجري إدخاله من تعديلات على دستوري الكيانين الحاليين للاتحاد وجمهورية سربسكا للمواءمة بينهما وبين دستور البوسنة والهرسك. ويُطلب إلى الممثل السامي استعراض هذه التعديلات ويُتوقع من الأطراف إدخال أي تعديلات أخرى يلزم إدخالها.

٢٩ - يدعو المجلس الأطراف إلى كفالة التشغيل الفوري للمؤسسات بحيث تبدأ عملها فور انتهاء الانتخابات. ويوافق المجلس على الاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة في إطار اللجنة المؤقتة المشتركة، ويطلب إلى الأطراف التعاون على نحو وثيق مع الممثل السامي من أجل كفالة الإنشاء المبكر للمؤسسات. وسيتعين على الأطراف، في جملة أمور، عقد مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، واختيار المندوبين إلى مجلس

شعوب البوسنة والهرسك، وعقد اجتماع للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك واعتماد النظام الداخلي. ولما كان مجلس الرئاسة هو المؤسسة الرئيسية المنتخبة بصورة مباشرة من جانب شعوب البوسنة والهرسك، والذي له سلطة تمثيل البوسنة والهرسك في الحياة الدولية، يوجه المجلس الانتباه إلى الأهمية القصوى لأن تعقد الأطراف اجتماعا للمجلس الرئاسي في موعد لا يتجاوز خمسة أيام من إعلان نتيجة الانتخابات وتعيين رئيس له عندئذ.

حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية

٣٠ - يعتبر العدل واحترام حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك من الشروط المسبقة للسلام الدائم والمصالحة، وهما يؤثران حتما على استمرار الدعم الدولي لعملية التعمير. واستعداد الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام، بما في ذلك احترام أعلى معايير حقوق الإنسان، واستعداد المجتمع الدولي لتخصيص موارد مالية لتطوير مجتمع مدني وإعادة البناء الاقتصادي أمران مرتبطان.

٣١ - كان معروضا على المجلس تقرير مقدم من مكتب الممثل السامي عن حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. واستمع المجلس الى بيانات أدلى بها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورؤساء وكالات معنية أخرى.

٣٢ - ناقش المجلس حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم منذ توقيع اتفاق السلام فإن الأطراف لم تتخذ بعد خطوات مناسبة لحماية، واحترام، الحقوق والحريات التي التزموا بها والمحددة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. والمجلس يشعر بالانزعاج لتخلف الأطراف حتى الآن عن اتخاذ الخطوات الأساسية التالية لعملية السلام وللمصالحة، بما في ذلك اعتماد قوانين العفو العام، والوفاء بالمعايير الدولية، ومواءمة تشريعات الملكية مع حق العودة، فضلا عن إتاحة حرية الحركة، ويؤكد أنه يتعين على الأطراف أن تتحرك على وجه السرعة.

٣٣ - يرحب المجلس بإنشاء لجنة حقوق الإنسان، التي تتألف، وفقا لاتفاق السلام، من دائرة حقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان. ويثني المجلس على العمل الذي يقوم به أمين المظالم في مناولة الشكاوى ويحث دائرة حقوق الإنسان على البدء في عقد جلسات للاستماع إلى القضايا.

٣٤ - يعرب المجلس عن قلق خاص إزاء التقارير التي تفيد بأن السلطات في كل من الكيانين تساهم في التقسيم الإثني بصورة مباشرة، بانتهاك حقوق الإنسان أو التحريض عليه أو إقراره، وبصورة غير مباشرة، بالتقاعس عن التصدي أمام أعمال المضايقة والتخويف. ويتعين على الأطراف، بغية عكس الاتجاه نحو الانفصال الإثني، أن تعمل بشكل فعال على خلق الظروف المؤدية الى عودة اللاجئين والمشردين الى ديارهم وضمان إمكانية العودة والعيش في أمان للأشخاص الضعفاء، بمن فيهم أصحاب الآراء السياسية المعارضة. ويتعين على الزعماء الدينيين لجميع العقائد ممارسة ما لديهم من تأثير لتشجيع تطور المجتمع المدني. ويدعو المجلس الأطراف الى التعاون الوثيق مع قوة عمل الشرطة الدولية ويدعو على وجه

الخصوص السلطات السياسية الى الحد من الأعداد المفرطة لموظفي الشرطة، وإعداد دورات دراسية تدريبية وتثقيفية بالتعاون مع قوة العمل وبتوجيه منها وذلك لضمان أن تتماشى ممارسات حفظ القانون والنظام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٥ - يثني المجلس على العمل الذي تقوم به المنظمات الساهرة على إعمال حقوق الإنسان وخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وقوة عمل الشرطة الدولية، وبعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية. والمجلس يعرب عن تأييده لاستمرار تعاون تلك المنظمات مع مكتب الممثل السامي من خلال مركز تنسيق حقوق الإنسان، ويدعو الأطراف الى التعاون معها. وقد اكتشف المجلس، لدى استعراض عمل تلك المنظمات، الحاجة الى اتخاذ إجراءات عاجلة في المجالات التالية:

- وقف ممارسة احتجاز الأفراد وجعل إطلاق سراحهم مشروطا بإطلاق سراح معتقلين آخرين من جانب الطرف الآخر؛

- اتخاذ خطوات فورية، بما في ذلك إصدار بيانات عامة وتعليمات للسلطات المحلية توضح أنه لن يغض الطرف عن أعمال مضايقة وتخويف المجموعات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص الذين لهم آراء سياسية معارضة؛

- تعزيز التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لتحديد هوية بقية الأشخاص المعتقلين نتيجة للنزاع، وتسجيلهم والقيام في وقت لاحق بالإفراج الفوري عن أولئك الأفراد؛

- تنفيذ عملية لإعادة النظر في الاحتجازات التي تمت عبر الخط الفاصل بين الكيانين وذلك للقيام، وفقا للمعايير الدولية، بتحديد ما إذا كانت توجد أدلة كافية لتبرير الاعتقال؛

- قيام الاتحاد وجمهورية سربسكا باعتماد تشريعات عفو عام تفي بمتطلبات المجتمع الدولي؛

- وضع إجراءات لتحديد هوية المسؤولين المتورطين بصورة مباشرة، أو خفية، في انتهاكات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك من يعرقلون حرية الحركة، واتخاذ إجراءات ضدهم.

٣٦ - يشدد المجلس أيضا على أن تحديد مآل الآلاف الذين ما زالوا في عداد المفقودين، إثر النزاع المأساوي الذي دار في البوسنة والهرسك، يشكل حجر الزاوية في الجهود المبذولة لبناء سلام دائم. ولهذا الغرض، يدعو المجلس الأطراف الى تعجيل، وتكثيف، ما تبذله من جهود للتعاون مع أعضاء الفريق العامل

المعني بالمفقودين التابع للجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يبذله من جهود لحل معضلة هذه الحالات. ويعتقد المجلس أنه تمشيا مع الأولوية الممنوحة لتحديد مآل المفقودين، ينبغي عدم اللجوء الى إخراج الجثث من القبور بهدف التعرف على الرفات إلا بعد فشل جميع وسائل التحقيق الأخرى أو في الحالات التي لا تتوفر فيها أية وسيلة مرضية أخرى. وفي جميع الحالات، ينبغي القيام بعملية إخراج الجثث من القبور وفقا للمعايير المعترف بها دوليا وتحت إشراف خبراء دوليين.

جرائم الحرب

٣٧ - على الرغم من أن وفاء الأطراف بالتزاماتها فيما يتعلق بجرائم الحرب والتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد سجل بعض التحسن فإن الحصيلة غير كاملة وغير كافية. وسلطات البوسنة والهرسك هي وحدها التي أوفت حتى الآن بالتزاماتها وقامت باحتجاز أفراد أسندت إليهم المحكمة الدولية تهمة ارتكاب جرائم حرب.

٣٨ - يلاحظ المجلس أنه بدأ العمل في جمهورية سربسكا على إبعاد السيد كراديتش من ممارسة السلطة. فبموجب اتفاق أحكام السلام، يعد بقاؤه غير مقبول ولا يمكن منح أي استثناء لواجب تسليم مثل أولئك الأشخاص للمحكمة الدولية لمحاكمتهم.

٣٩ - يدعو المجلس أيضا الأطراف الى القيام على وجه السرعة بتنفيذ "قواعد الطريق" المتفق عليها في روما في ١٨ شباط/فبراير. ووفقا لهذه القواعد، يتعين على الأطراف القيام بما يلي:

- أن تقدم فورا الى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قوائم بالأشخاص المشتبه في انتهاكهم للقانون الإنساني الدولي، مع الأدلة المؤيدة لكي تنظر فيها؛

- أن تقدم فورا الى المحكمة الدولية ملفات القضايا المتعلقة بالأشخاص المحتجزين بطريقة تتعارض و "قواعد الطريق" بسبب الاشتباه في ارتكابهم لجرائم حرب؛

- أن تطلق فورا سراح جميع الأشخاص المحتجزين بسبب الاشتباه في ارتكابهم لجرائم حرب والذين لم ترسل ملفاتهم الى المحكمة أو الذين تقرر المحكمة أن الأدلة المقدمة فيما يتعلق بهم غير كافية لتبرير مواصلة اعتقالهم.

إعادة بناء اقتصاد البوسنة والهرسك

٤٠ - يعد التعمير والانتعاش الاقتصادي عاملين حاسمين لإعادة السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

٤١ - أعدت اللجنة الأوروبية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي، برنامج أولويات في مجال التعمير تبلغ قيمته ٥,١ بليون دولار، وحظي بتأييد البوسنة والهرسك، وتم الحصول على تعهدات بالدعم

المالي يبلغ مجموعها ١,٨ بليون دولار عن طريق مؤتمرين للمانحين عقدا ببروكسل لتلبية احتياجات البلد في مجال التعمير خلال السنة الأولى، وبدأت عملية الدفع. وقد أصبحت البوسنة والهرسك عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وطرفا مستفيدا من "برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي" التابع للاتحاد الأوروبي.

٤٢ - استمع المجلس إلى بيانين أدلى بهما مفوض العلاقات الخارجية للجنة الأوروبية والمسؤول الإداري للبنك الدولي. وعرض على المجلس تقرير مشترك للجنة الأوروبية والبنك الدولي عن التقدم المحرز حتى الآن في عملية التعمير. والمجلس يثني على العمل الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية واللجنة الأوروبية ويعرب عن تقديره للمساهمة التي تقدمها قوة التنفيذ في عملية الإصلاح الاقتصادي.

٤٣ - ما زالت إعادة بناء اقتصاد البلد في مراحلها الأولى. والفرصة سانحة الآن لإحراز تقدم في توفير الوظائف، بما في ذلك وظائف للجنود المسرحين، والعودة تدريجيا إلى الحياة الطبيعية. ويعد الإسراع بدفع الأموال المتعهد بها حتى الآن أولوية عليا. وسرعة العمل في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ ستعتمد، إلى حد كبير، على التعاون الذي يبديه الأطراف ذاتهم، وعلى استعدادهم لتهيئة الظروف السياسية والإدارية التي يمكن في ظلها تنفيذ المشاريع بسرعة. والمجلس يعرب عن أسفه لأن جمهورية سربسكا لم تحضر مؤتمر المانحين في بروكسل وأضاعت بذلك فرصة كبيرة، وهو يرحب بحضورهم في فلورنسا ويكرر التأكيد على الأهمية التي يوليها لإعادة إدماج اقتصاد البوسنة والهرسك عن طريق الربط بين اقتصادي الكيانين ومساعدة كل منهما، وفقا لاحتياجاته، على أساس عادل، وذلك شريطة أن يفيا بالتزاماتهما بموجب اتفاق السلام.

٤٤ - كان معروضا أمام المجلس تقرير من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن أداء مركز الأعمال المتعلقة بالألغام لوظائفه في سراييفو. ويلاحظ المجلس الأهمية الكبيرة التي تتسم بها عملية إزالة الألغام بالنسبة لإعادة التعمير الاقتصادي وإعادة توطين السكان والحاجة الماسة للبدء ببرنامج واسع النطاق. والمجلس يؤيد إسراع المركز في أعماله، ويسترعي الانتباه إلى مسؤولية الطرفين إزاء القيام بازالة الألغام وتوفير الأفراد اللازمين لهذا الغرض.

٤٥ - تتمثل الأولويات في مسألتين هما: إحياء النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص عمل. وثمة عامل يحظى بأهمية بالغة في هذا الصدد وهو إعادة تشغيل المرافق العامة: الطاقة الكهربائية، والماء، والغاز، والاتصالات، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية. كما أن المجتمع الدولي مصمم على مساعدة شعب البوسنة والهرسك في العودة إلى الحياة الطبيعية والانتقال نفسيا إلى مواصلة الرفاه الاقتصادي عوضا عن الحرب وذلك من خلال مد يد العون إليه في أمور كثيرة منها إعادة فتح المدارس والمستشفيات والمرافق اليومية الأخرى.

٤٦ - يلاحظ المجلس أنه لا غنى عن العمل التكاملي في البوسنة والهرسك وفي مجتمع المانحين الدوليين خلال الأشهر الستة المقبلة.

٤٧ - يتحتم أن يتحقق داخل البوسنة والهرسك ما يلي:

- توفر سياسات داخلية وقيادة محلية تسهل التنفيذ السريع وتشجع على إقامة بيئة اقتصادية مستقرة وتحقيق نمو مستدام؛

- تفادي أي تأخيرات إضافية في إقامة وتعزيز مؤسسات اقتصادية رئيسية داخل الكيانين وفيما بينهما لأن تلك التأخيرات من شأنها أن تؤخر أيضا، إلى حد خطير، الانتعاش الاقتصادي وإعادة الاندماج وتنفيذ مشاريع إعادة التعمير.

٤٨ - يشعر المجلس بالارتياح للقيام إثر اتفاق سراييفو المؤرخ ٣٠ آذار/مارس بإنشاء وكالة الاتحاد الجمركية كخطوة أولى صوب إقامة إدارة جمركية موحدة. ولقد أزيلت نقاط التفتيش الداخلية ونشرت بعثة دولية للمراقبة الجمركية. وكان معروضا على المجلس تقرير من مكتب المساعدة الجمركية والمالية بشأن المساعدة المقدمة لإقامة إدارة مالية كفؤة. وبغية تحقيق تنقل السلع بحرية واتساق الإطار القانوني والمؤسسي للسياسة الاقتصادية فإن المجلس يدعو أيضا إلى الشروع فورا في إقامة تعاون مؤسسي بين الكيانين في مجالات الاهتمام المشترك بدءا من إقامة صلات تشغيلية بين نظام مدفوعاتهما وإزالة نقاط التفتيش الجمركية بينهما وإقامة تعاون بينهما بشأن الإدارة الجمركية.

٤٩ - يحيط المجلس علما بالتقرير المقدم من صندوق النقد الدولي بشأن تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية في البوسنة والهرسك. والمجلس يساوره القلق إزاء ضآلة التقدم الذي أحرزه الطرفان حتى الآن بالنسبة للاتفاق على طرق إنشاء مصرف مركزي جديد وعملة مشتركة جديدة والإتفاق على جدول زمني بهذا الصدد. والمجلس يحث الطرفين، خدمة لمصالحهما، على التعاون تماما مع صندوق النقد الدولي في الإسراع في الاتفاق على القضايا التي لا تزال دون حل.

٥٠ - يشدد المجلس على أهمية القيام في وقت مبكر باعتماد قوانين وأنظمة تتعلق بالاستثمار الخاص بحيث تشمل، في جملة أمور، مجالات الملكية وبيع الممتلكات والعقود وحالات الإفلاس والعلاقات العمالية، وهي مجالات لازمة لإرساء قاعدة لاقتصاد سوقي. وعلى الطرفين أن يشجعا أيضا عودة الأشخاص المؤهلين والمهرة على أساس طوعي لشغل مناصب رئيسية في القطاعين العام والخاص. والمنظمة الدولية للهجرة عازمة على تقديم المساعدة في هذه المهمة الهامة. والمجلس يناشد المجتمع التجاري الدولي أن ينظر في إقامة عقود تجارية في وقت مبكر في البوسنة والهرسك كي يسهم في إيجاد فرص عمل.

٥١ - يجب أن يتحقق فيما بين المانحين الدوليين ما يلي:

- تقديم الدعم المستمر والقوي والمتضافر لبرامج إعادة التعمير ذات الأولوية مع تمويلها بشروط مرنة في الوقت المناسب؛

- ضمان التنسيق المستمر والمعزز من أجل تلافي احتمالات حدوث تفتت وتركيز الدعم على المشاريع الواردة في برامج إعادة التعمير ذات الأولوية؛

- تقديم الدعم النشط من جانب المانحين للعمل في مجال تنسيق الفرق العاملة؛

- القيام على وجه السرعة بتخصيص نسبة ٢٥ في المائة من تبرعات المانحين لعام ١٩٩٦ التي لا يزال يتعين الارتباط بها لتمكين صرفها بسرعة في الأماكن المعنية؛

- القيام على وجه السرعة في سد ثغرات التمويل التي بلغت حالة خطيرة بصفة خاصة في بعض مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية ولا سيما الطاقة الكهربائية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية؛

- العمل على أن يكون تقديم المساعدة في شكل منح قدر الإمكان؛

- مواصلة الالتزام ببرنامج إعادة التعمير ذي الأولوية بكامله.

٥٢ - يطلب المجلس ما يلي:

- أن يرصد المجلس التوجيهي عن كثب مدى وفاء سلطات البوسنة والهرسك بالتزاماتها بموجب معاهدة السلام ومدى تعاونها في هذا الشأن؛

- أن يقدم الممثل السامي إلى المجلس التوجيهي تقريرا عن أية مشاريع لإعادة التعمير أو أية تدابير يراها ضرورية لكفالة قيام توازن مناسب بين الوفاء بالالتزامات وتلقي مساعدة إعادة التعمير.

البُعد الإقليمي

٥٣ - يرتبط الاستقرار في البوسنة والهرسك بالاستقرار في المنطقة. والمجلس يوافق على أهمية ضمان الاستقرار والأمن لأجل طويل في البوسنة والهرسك بوصفهما مساهمة هامة في استقرار المنطقة بأسرها.

ويوافق على أن الاستقرار السياسي له عدة مكونات هي: الحد من الأسلحة، وبناء الثقة، وإنشاء المؤسسات الديمقراطية، وحماية حقوق الأقليات، وتحقيق التقدم الاقتصادي.

٥٤ - يرحب المجلس بتنفيذ اتفاق فيينا المتعلق بتدابير بناء الثقة والأمن الموقع في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تحت رئاسة الممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والمجلس يحيط علما بالتقدم المحرز ويدعو الطرفين إلى المحافظة على التعاون الكامل.

٥٥ - يهنئ المجلس السفير إيدي على النجاح الذي حققه في المفاوضات المتعلقة بالحد من الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي والتي اختتمت بتوقيع اتفاق في ١٤ حزيران/يونيه في فلورنسا، ويدعو الطرفين إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ هذا الاتفاق الذي من شأنه أن يسهل بدء الجولة المقبلة من المفاوضات المتعلقة بالحد من الأسلحة في المنطقة. وسيستعرض المجلس القضايا المتصلة بالاستقرار الإقليمي في جلسته المقبلة.

٥٦ - يلاحظ المجلس أنه منذ اجتماع لندن الذي عقد يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر حدث بعض التقدم على صعيد تطبيع العلاقات بين بلدان المنطقة. والاعتراف المتبادل بين سكوبي وبلغراد وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما يشكل مساهمة في الاستقرار على غرار التقدم الذي أحرز في العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا والذي ينبغي أن يفضي إلى إقامة علاقات ثنائية كاملة بينهما. والمجلس يحث البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على تعزيز علاقاتهما عقب البداية التي حدثت في اجتماع روما في ١٨ شباط/فبراير.

٥٧ - استمع المجلس الى تقرير الممثل السامي عن عمله بشأن القضايا الإقليمية. وخطط العمل المتعلقة بالأقليات وخلافة الدول تشكل أساسا جيدا لمزيد من العمل.

٥٨ - يُذكّر المجلس جميع البلدان المعنية بولاية الفريق العامل المعني بالقضايا الإقليمية بمواصلة الجهود الرامية الى حل المسائل الإثنية في يوغوسلافيا السابقة. ولهذا، يحث المجلس البلدين المشاركين في عملية السلام، وهما كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فضلا عن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على مواصلة التعاون الكامل في البحث عن حلول للمشاكل المتبقية. وفيما يتعلق بكوسوفو، يطلب المجلس الى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والى ممثلي الجالية الألبانية في كوسوفو، على السواء، العمل، بدعم من الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والأقليات، على إجراء حوار يرمي الى تسوية المسائل القائمة بالوسائل السلمية استنادا الى مركز الاستقلال الذاتي.

٥٩ - يلاحظ المجلس شروع الممثل السامي في معالجة قضايا الخلافة وقيامه بتعيين مفاوض خاص لأداء هذه المهمة، وقيامه بإجراء مشاورات مع الحكومات المعنية بغرض تقديم توصياته قبل نهاية السنة.

٦٠ - يحث المجلس جميع المعنيين على التعاون الكامل وبحسن نية في البحث عن حلول للمشاكل المعلقة. والمجلس يحدوه الأمل في تحقيق تقدم هام فيما بين الوقت الحاضر ونهاية السنة حول هذه القضايا ويطلب الى الممثل السامي أن يقدم في الجلسة المقبلة تقريرا مشفوعا بتوصيات عن نتائج جهوده وعن التعاون الذي لقيه.

٦١ - يأمل المجلس في أن يتم، إضافة الى الحد من الأسلحة، تطوير مختلف مبادرات تعزيز التعاون الإقليمي، ومن بينها عملية تحقيق الاستقرار بموجب أحكام إعلان رويامونت المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ومؤتمر البلقان المعني بالاستقرار الإقليمي والأمن والتعاون في جنوب شرقي أوروبا الذي بادرت الى عقده حكومة بلغاريا، ومبادرة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون في جنوب شرق أوروبا.

٦٢ - استمع المجلس الى تقرير مقدم من رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن النهج الإقليمي للاتحاد. ويعتزم الاتحاد أن يقيم، استنادا الى مبادئه التوجيهية السياسية، علاقات متينة مع جميع دول يوغوسلافيا السابقة، فيشجع بذلك قيام تعاون بينها، باعتباره مساهمة كبرى في استقرار وازدهار المنطقة.

سلافونيا الشرقية

٦٣ - استمع المجلس الى تقرير قدمه مدير إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لمنطقة سلافونيا الشرقية. وقد أحرز منذ إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تقدم أولي قيِّم في اتجاه تحقيق الإندماج السلمي للمنطقة في الجسم الكلي لجمهورية كرواتيا. ويجري حاليا نزع الأسلحة ومن المتوقع أن تنجز العملية بحلول ٢٠ حزيران/يونيه. والمجلس يحيط علما بتأكيد مدير الإدارة الانتقالية على ضرورة توفير الدعم المالي الدولي اللازم للمساعدة في إعادة تنشيط اقتصاد المنطقة.

٦٤ - يؤكد المجلس وجوب قيام الطرفين بتنفيذ الاتفاق الأساسي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بما يكفل المحافظة على الطابع المتعدد الإثنيات للمنطقة، ويـُمكّن جميع اللاجئين والمشردين من التمتع بحق العودة بحرية الى ديارهم والعيش فيها بحالة من الأمن، وبما يعزز احترام أعلى معايير حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والمجلس يرحب بإقامة بعثة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كرواتيا ويدعو جمهورية كرواتيا الى إعادة النظر في أقرب وقت ممكن في قانون العفو بحيث يصبح عفوا شاملا، ويؤكد أهمية اتخاذ إجراء من هذا القبيل بالنسبة لصون الثقة العامة والاستقرار فضلا عن تسهيل، وتسريع، عودة صرب كرايينا الى ديارهم.

تحكيم برتشكو

٦٥ - يوافق المجلس على أهمية التحكيم الدولي للقضايا المتصلة برتشكو وعلى طابعه المستعجل.

٦٦ - يرحب المجلس بتعيين الدكتور صاديقوفيتش والدكتور بوبوفيتش كمحكمين لاتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا، على التوالي، في محكمة برتشكو للتحكيم المنصوص عليها في اتفاق السلام. ويطلب المجلس الى المحكمين أن يتفقا على محكّم ثالث في أقرب فرصة ممكنة. والمجلس يعلق أهمية كبيرة على إنجاز المحكمين لعملهما قبل الموعد النهائي المحدد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر بوقت طويل، ويدعو الى بدء العمل في أقرب فرصة ممكنة.

الخلاصة

٦٧ - استنتج الرئيس أن تنفيذ جدول الأعمال في الفترة الممتدة بين جلسة المجلس هذه والجلسة المقبلة أمر هام وراجح. ودعا الرئيس الطرفين، باسم المجلس، الى بذل قصارى جهدهما من أجل الالتزام فعلا بجميع أحكام اتفاق السلام، ودعا المجتمع الدولي الى مساعدتهما في هذا المسعى لضمان النجاح الكامل.

- - - - -